

April 2012

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura
---	--------------------------------------	--------------	---	---	---	---

المجلس

الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة

روما، 11–15 يونيو/حزيران 2012

مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في برنامج العمل المعنى بأقل البلدان نمواً للعقد

2020–2011

الموجز

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً (إسطنبول، تركيا، مايو/أيار 2011) بهدف استعراض النتائج التي خلص إليها برنامج عمل بروكسل للعقد 2001–2010، ووضع واعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020. وتعطي هذه الوثيقة لمحةً عامةً عن الأجزاء الرئيسية في برنامج العمل الجديد التي هي ذات الصلة بولاية منظمة الفاو وبرنامج عملها.

الإجراءات المقترن بها من جانب المجلس

- التعبير عن الدعم لبرنامج عمل إسطنبول الذي تمّ اعتماده خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً في إسطنبول في مايو/أيار 2011؛
- دعوة منظمة الفاو إلى دمج الأجزاء ذات الصلة في برنامج عمل إسطنبول في برنامج العمل الخاص بها، والاستمرار في دعم أقل البلدان نمواً في ما يخصّ تنفيذ الأجزاء ذات الصلة في برنامج العمل.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق المجتمعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً - معلومات أساسية

-1 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً في اسطنبول (تركيا) بين 9 و13 مايو/أيار 2011. وكان الهدف من المؤتمر:

(أ) تقييم نتائج خطة العمل التي مدتها عشر سنوات لأقل البلدان نمواً التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نمواً في بروكسل (بلجيكا) في عام 2011،

(ب) واعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً للعقد المقبل (2011-2020).

-2 وفي إطار تقييمها لبرنامج عمل بروكسل خلال العقد المنصرم (2001-2010)، أحاط المؤتمر علمًا أنه فيما أدى برنامج عمل بروكسل دوراً إيجابياً في عملية تنمية أقل البلدان نمواً، لم تتحقق أهدافه وإجراءاته المحددة بالكامل. وقد كان لتحسين الأداء الاقتصادي في بعض أقل البلدان نمواً أثر محدود على استحداث الوظائف والحد من الفقر. وكذلك، كان التحول الهيكلي في العديد من أقل البلدان نمواً محدوداً جداً، ولم يتم التقليل من الضعف إزاء الصدمات الخارجية.

-3 ويستند برنامج عمل منظمة الفاو وأنشطتها على الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019، وعلى نتائج مؤتمرات دولية، وبخاصة مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 2002: خمس سنوات بعد الانعقاد. ونظراً لذلك، بات برنامج عمل المنظمة متتسقاً مع برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020. ودعمت المنظمة بروكسل للعقد 2001-2010 الخاص بأقل البلدان نمواً. وعبر مجلس منظمة الفاو، في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة (28 أكتوبر/تشرين الأول - 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2002)، عن دعمه القوي لبرنامج عمل بروكسل، ودعا منظمة الفاو إلى "الاستمرار في المشاركة- ضمن إطار برنامج عملها- في تنفيذ الأجزاء ذات الصلة في برنامج العمل¹.

-4 والهدف الشامل لبرنامج العمل الجديد للعقد 2011-2020 هو مواجهة التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال استئصال الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المتطرق إليها دولياً، وتمكينها من الخروج من هذه الفئة من البلدان.

-5 واستناداً إلى الهدف الشامل، سوف ترتكز السياسات الوطنية في أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم الدولية خلال هذا العقد على الأهداف المحددة التالية لتمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من الاستجابة إلى معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً حتى عام 2020:

¹ الفقرة 11 CL 123/REP: <http://www.fao.org/docrep/meeting/005/Y8271e/Y8271e00.htm>

- تحقيق نمو اقتصادي مطرد، ومنصف وشامل في أقل البلدان نمواً بنسبة 7 في المائة على الأقل في السنة، من خلال تعزيز قدرتها الإنتاجية في القطاعات كافة عبر التحول الهيكلي، والتصدي لتهميشهما عبر اندماج فعال في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك من خلال الاندماج الإقليمي؛
- بناء القدرات البشرية من خلال تعزيز تنمية بشرية واجتماعية تكون مطردة، ومنصفة وشاملة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛
- تقليل هشاشة أقل البلدان نمواً إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية، والطبيعية، والبيئية، وإزاء تغيير المناخ، وتعزيز قدرتها على التصدي لهذه التحديات وغيرها، من خلال تعزيز قدرتها على المقاومة؛
- ضمان تعزيز الموارد المالية واستعمالها على نحو فعال لتنمية أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتحفيظ أعباء الديون الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية؛
- تعزيز الحوكمة الجيدة على جميع المستويات من خلال: تعزيز العمليات، والمؤسسات، وسيادة القانون؛ ورفع مستوى الكفاءة، والاتساق، والشفافية، والمشاركة؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وتقليل الفساد؛ وتعزيز قدرة الحكومات في أقل البلدان نمواً على الاضطلاع بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً - مساهمة منظمة الفاو في برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

-6 ويعكس برنامج عمل استنبول للعقد 2011-2020 الالتزامات المعززة لأقل البلدان نمواً، التي لها الملكية والمسؤولية الأساسية عن تنميتهما، وللشركاء في التنمية لتعزيز الشراكة العالمية وتجديدها. وتشمل هذه الشراكة أيضاً منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف، وبنوك التنمية الإقليمية، ضمن إطار الولايات كل منها.

-7 ويدعو برنامج عمل استنبول الأجهزة الرئيسية في الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً، ودمجه في برنامج عملها، كما هو ملائم ووفقاً لولاية كل منها. وقد أقرَ كل من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/65/280) الصادر في 17 يونيو/حزيران 2011²، والقرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2011/L.31) الصادر في 22 يوليو/تموز 2011³ برنامج العمل، ودعا جميع أصحاب الشأن المعنيين إلى الالتزام بتنفيذها.

-8 وفي سياق عملية الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً، عملت منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، على تنظيم اجتماع تمهدى حول موضوع "تعزيز الأمن

² http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_res_dec/ares65_280.pdf
³ <http://www.un.org/en/ecosoc/docs/2011/res%202011.9.pdf>

الغذائي من خلال التنمية الزراعية والحصول على الأغذية والتغذية" في ديسمبر/كانون الأول 2010 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وبعد ذلك، عقدت المنظمة خلال المؤتمر في إسطنبول في مايو/أيار 2011، حدثاً خاصاً حول موضوع "الاستثمارات الزراعية المسئولة في أقل البلدان نمواً". وإضافة إلى ذلك، شاركت منظمة الفاو في جماعة العمل المعنية بالزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية الريفية في إطار مجال الأولوية الثانية من برنامج عمل إسطنبول.

-9 وبرنامج عمل إسطنبول منظم ضمن ثمانية مجالات ذات أولوية، ومعظمها ذات الصلة ببرنامج عمل منظمة الفاو، وتؤثر عليه وبخاصة:

(1) القدرة الإنتاجية

- تعزيز البرامج للترويج للتصنيع الزراعي مع قيمة مضافة كوسيلة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة مداخيل المناطق الريفية، وتوثيق روابط أقوى بين الزراعة والصناعات.

(2) الزراعة، والأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الريفية

- تعزيز الأطر الاستراتيجية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الموارد الأخرى في هذا القطاع الذي يتضمن مجالات سياسيات حيوية، من قبيل تطوير البنية التحتية، والتجارة وتيسير التجارة، والبحوث والتنمية، ونقل التكنولوجيا؛
- تشجيع الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة، ودعوة جميع المستثمرين إلى تطبيق إجراءات زراعية متماشية مع التشريعات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية، وأهمية تعزيز الرفاه، وتحسين سبل المعيشة لدى المجتمعات المحلية والسكان الأصليون، وفقاً لما هو مناسب؛
- مساعدة أقل البلدان نمواً في مواصلة استكشاف جدوى وفعالية الأساليب الإدارية في نظام الاحتفاظ بالأرصدة لدى مواجهة حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية، أو كوسيلة للحد من تقلب السعار؛
- دعم خيارات السياسات للتخفيف من تقلب السعار، بما في ذلك نظم المعلومات المحسنة للأرصدة والإنتاج، ومزيد من الشفافية في أسواق السلع، وحرية تنقل الإمدادات الغذائية؛
- دعم الوفاء بالتعهد الذي قطعته البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عام 2005، في إطار جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية، لضمان الإلغاء المتوازي في قطاع الزراعة لجميع أشكال الإعانت المقدمة إلى الصادرات، والخصصات في جميع تدابير التصدير التي تحدث تأثير مماثل سينتهي العمل به بحلول نهاية عام 2013؛
- تعزيز المؤسسات، بما فيها التعاونيات، لتحفيز الإنتاج الغذائي لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، والإنتاجية الزراعية، والممارسات الزراعية المستدامة؛
- توفير شبكات أمان لأصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء، وتوفير مساهمات حاسمة من قبيل أصناف بذور عالية الغلات ومتكيّفة محلياً، وأسمدة وخدمات أخرى، وإعادة تأهيل كل من البنية التحتية الريفية والزراعية، وتقليل الخسائر ما بعد الحصاد، وتحسين عملية التخزين على مستوى القرية؛

- دفع الأسواق الريفية إلى العمل على نحو أفضل لصالح الفقراء من خلال ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق طوال السلسل الغذائية ، بما في ذلك توفير الأسعار ومعلومات أخرى ذات الصلة ، وتحسين الخدمات الصحية والصحية النباتية ،
- تشجيع تمكين المرأة الريفية كطرف أساسي لتعزيز التنمية الزراعية والريفية ، والأمن الغذائي والتغذوي ، وضمان حصولها المتكافئ على الموارد الإنتاجية ، والأراضي ، والتمويل ، والتكنولوجيا ، والتدريب والأسواق ،
- بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج شامل للأمن الغذائي يتالف مما يلي : (1) إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية للجوع في أقل البلدان نمواً؛ و(2) سياسات وبرامج متعددة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة ، والأمن الغذائي ، والتغذية ، والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب العميقية للجوع والفقر.

(3) التجارة

- دعم جهود أقل البلدان نمواً لتعزيز قدراتها البشرية ، والمؤسسية ، والتنظيمية في مجال السياسة التجارية والتفاوضات التجارية ،
- دعم أقل البلدان نمواً لمواجهة القيود لجهة الإمدادات من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية وتقليل القيود المفروضة على القطاع الخاص ، إضافة إلى بناء قاعدتها لل الصادرات وتنوعها ،
- دعم جهود أقل البلدان نمواً في تشجيع التعاون الإقليمي والإقليمي الفرعى ، بما في ذلك ترويج التصدير ، وتحسين الترابط الإقليمي من خلال تدابير تيسير التجارة من قبيل المشاريع المشتركة في مجال الإجراءات الجمركية والحدودية ،
- توفير دعم في مجال السياسات السليمة إلى أقل البلدان نمواً بحيث تتمكن من مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصويب التدابير التي تخل بالتجارة ، بما في ذلك في مجال الزراعة ، والتي تكون غير متسقة مع الموجبات المتعددة الأطراف ،
- مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة التدابير غير التعريفية ، وتقليل أو إلغاء الحواجز غير التعريفية التعسفية أو غير المبررة ، من قبيل الحواجز غير المتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية ،
- دعم عملية وضع المعايير والأنظمة الفنية بصورة شفافة ، وضمان أن تطبق على نحو غير تمييزى ، وأن تكون مبررة من الناحية الفنية ، وألا تشكل قيداً مقتناً على التجارة الدولية ،
- دعم التنفيذ في الوقت المناسب لعملية الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة ، على أساس دائم ، بالنسبة إلى جميع البلدان الأقل نمواً بما يتماشى مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية عام 2005 ،
- إعادة التأكيد على توفير معاملة خاصة وتفاضلية لأقل البلدان نمواً في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، والاستمرار في توفير الدعم على الصعيد الفني وعلى صعيد بناء القدرات للتفاوضات التجارية ووضع سياسة تجارية .

(4) السلع

- دعم أقل البلدان نمواً في مجال وضع استراتيجيات وطنية لإدارة السلع وتعزيزها، وفقاً لما هو ملائم، بهدف تعظيم النافع الناجمة عن قاعدة مواردها؛
- دعم أقل البلدان نمواً لاعتماد، حسب الاقتضاء، سياسات، وتدابير، واستراتيجيات قطاعية وخاصة بالسلع الأساسية وتعزيزها بهدف النهوض بالإنتاجية والتنوع العمودي، وضمان القيمة المضافة، وزيادة إمكانية الإبقاء على القيمة؛
- مساعدة أقل البلدان نمواً على التخفيف على نحو أفضل من آثار المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية وإدارتها، من دون إحداث اختلال في سلوك السوق؛
- دعم أقل البلدان نمواً في مجال تعزيز نظم التسويق الفعالة، ودعم الأطر المنتجية للسلع.

(5) التنمية البشرية والاجتماعية

- تعزيز دور الآليات الوطنية ذات الصلة، وتوسيع نطاق الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- دعم تحسين البيئة المؤسسية، والتنظيمية، والسياسية في أقل البلدان نمواً من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي، بما في ذلك في المشاريع الصغيرة الحجم في المجتمعات الريفية والنائية؛
- دعم أقل البلدان نمواً لبناء القدرات التربوية والمهارات لدى الشباب، وتحقيق التوظيف الكامل والإنتاجي، والعمل اللائق وبخاصة في المناطق الريفية.

(6) الأزمات المتعددة وتحديات ناشئة أخرى

- دعم أقل البلدان نمواً في مجال وضع وتعزيز استراتيجيات وطنية للتخفيف من المخاطر من أجل تقليلها هشاشتها إزاء الصدمات الاقتصادية؛
- دعم أقل البلدان نمواً في مجال إقامة مرافق وطنية لمقاومة الأزمات والتخفيف من آثارها من أجل تقليلها هشاشتها إزاء الصدمات الاقتصادية؛
- دمج سياسات معنية بتغير المناخ، وصون التنوع البيولوجي، والاستعمال المستدام للنظام الإيكولوجي، بما في ذلك حماية الغابات وإدارتها على نحو مستدام من خلال زراعة الأشجار، وتلافي إزالة الغابات وقطع الأشجار بصورة غير شرعية، في سياسات واستراتيجيات وطنية للتنمية، وبخاصة تلك المعنية باستئصال الفقر وبالقطاعات الاقتصادية؛
- وضع استراتيجيات التخفيف من المخاطر وتعزيزها، وفقاً لما هو ملائم، وتعزيز سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار الكوارث الطبيعية.

(7) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

- تحديد مجالات الأولوية للاستثمار وتقدير القدرة المحلية، والموارد، وحجم الاستثمار الدولي والدعم الضروري؛

- الاستمرار في اتخاذ التدابير لتوليد ظروف مؤاتية لجذب الاستثمارات وتوفير استدامتها، وتعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة على السواء؛
- تعزيز جودة المعونة من خلال تعزيز الملكية الوطنية، والمواءمة، والاتساق، وقابلية التنبؤ، والمساءلة المتبادلة، والشفافية، والتوجه إلى النتائج، بما يتماشى مع إعلان باريس لعام 2005 بشأن فعالية المعونة، وجدول أعمال أكرا للعمل عام 2008⁴.

(8) الحكم الرشيد على جميع المستويات

- تشجيع الاتساق بين السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وأيضاً تشجيع الاستعمال المتancock للموارد من أجل توفير بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة؛
- توفير الدعم المستمر لصوت معزّز وفعال، ولمشاركة أقل البلدان نمواً في حوار دولي وإجراءات في التنمية، كما وفي عملية صنع القرارات والقواعد، ووضع المعايير في جميع المجالات التي تؤثر على تنميتها، بما في ذلك في المنتديات الدولية ذات الصلة؛
- تعزيز دعم أقل البلدان نمواً المتأثرة بالنزاعات لتمكن من التصدي للحاجات والحالات الخاصة بالبلاد، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق، والشاملة، والسريعة مع التركيز بصورة خاصة على إعادة بناء المؤسسات والقدرات الوطنية، وإعادة بناء البنية التحتية الحاسمة، وتوفير الوظائف الإنتاجية والعمل اللائق للجميع.

ثالثاً- الاستنتاج والإجراءات المقترن على المجلس أن يتّخذها

10- يقوم برنامج عمل اسطنبول للعقد 2011-2020 على الالتزامات، والمساءلة، والشراكة بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين بهدف اتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة. وهذا يتطلب سياسات داعمة ومتكاملة في مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بما يتماشى مع أهداف برنامج العمل هذا.

11- وبدعم من شركاء التنمية، وفي إطار برنامج عمل اسطنبول، سوف يقوم كل بلد من بين البلدان الأقل نمواً بترجمة السياسات والقرارات الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة من خلال دمج برنامج العمل هذا في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية والقطاعية.

12- وقد يرغب المجلس في:

- التعبير عن دعمه لبرنامج عمل اسطنبول الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المنعقد بأقل البلدان نمواً في اسطنبول في مايو/أيار 2011؛
- دعوة منظمة الفاو إلى دمج الأجزاء ذات الصلة الواردة في برنامج عمل اسطنبول في برنامج عمل المنظمة، والاستمرار في دعم أقل البلدان نمواً على صعيد تنفيذ الأجزاء ذات الصلة في برنامج العمل.